طابع السياسة الدولية

في عالم ما بعد الحرب

- قد يتبادر إلى ذهن القارىء من عنوان هذا المقال، أن ثمت مجالاً فسيحاً من الحدس والوهم يسود مرامي البحث وعناصره، وأن الفروض الطليقة من كل قيد أو رابط، هي التي تصوغ الاتجاهات السياسية لعالم ما بعد الحرب، وتمنحها خصائصها الوهمية وطابعها المبتدع.

غير أن منطق الواقع، أو وحي الحوادث، الذي تستهديه الأبحاث السياسية المعاصرة وتحكمه الاجتماعات الدولية المتعاقبة في شتى ما يعرض لها من مشاكل الاجتماع الانساني المتطور، هو الذي يوطد الأسس الراكزة لجلاء النواحي الجديدة وآفاق النشاط المرموقة في عالم الغد، وهو الذي يُرتجى لأن يُستخلص من مواضع النقص ومواطن الضعف في نظم الحاضر السياسية والاقتصادية، مواد جديدة وعناصر حية، يهتدي بها هذا العالم الجديد إلى تحقيق مثله المكنونة في واعيته الباطنة، تفتح لطموحه واستشرافه، أهداف السعي إلى ما ينشد من كمال ونضج.

والحق أن للانسانية في كل مرحلة من مراحل الزمن، وفي كل طور من أطوار التقدم، حاسة وجدانية مشبوبة، تُصوّر لها في عالم الفكر المجرد «مركبات الكمال» التي تعوز حياة الواقع وتُصلح من تشوه أوضاعه. وهذا الأمر الشاهد — وإن تبدّى لها في صورة «المثالية المطلقة» التي كثيراً ما تصول عليها سطوة الواقع، فتنأى بها عن حيز الامكان والقدرة، وتقف بها عند حدود الاحلام والأماني — لا يزال النبع الدافق الذي ترده هذه الانسانية الهائمة كلما أزمتها عواصف الانقلابات والقلاقل أو شتى العوارض التي تنتاب ركب الحضارة في مراحل الانتقال وأزمنة التحول.

والمثالية التي نعني هنا هي ضرب من «اليوتوبيا» التي يسوق إليها التطور، بل ويفرضها منطق الحياة على الأحياء، فيستهدونها باعث من نزعات الالهام والخيال التي تسيطر على الحياة باعتبارها فكرة، محاولين أن يستخلصوا من تطبيقاتها العملية في مختلف

مجالات نشاطهم، بالقدر الذي تسمح به ظروف الحياة وملابساتها ، وقد يذهب المغالون منهم في « المثالية » مذهباً بعيداً ، لا تحتمله أقيسة الواقع وتأباه طبائع الأشياء .

ومشكلة الحضارة العالمية الراهنة، تنحصر في كيفية التوفيق بين هذا الضرب من «اليوتوبيا» وبين منطق الواقع ، أو بمعنى اخر ، بين منازع الكمال والاستعلاء المستكنة في ضمير الانسانية ووجدانها ، ومقتضيات المحيط المادي بنظمه وأوضاعه ومذاهبه .

هذا الأفق المثاليّ الذي يكشف عنه اقتران عالم الواقع بعالم المثال ، هو مناط الحضارة الانسانية المثلى ، ولون الحضارة التي ينشدها الناس في عالم الغد .

ولقد كان الانسان وما زال محفوزاً بغريزته الاجتماعية الى مشاركة أفراد جنسه لون الحياة التي فرضها عليه المحيط المادي على تفاوت مراتبها عَبْر حقب التاريخ الانساني المتتابعة . ولما كان الفرد المعتزل كائناً خياليًّا لا وجود له إلاّ في مخيلة القائلين بهذا الوهم الجدليّ ، أمكننا أن نقطع باستحالة قيام مجتمع إنساني لا يكون قوامه روح التعاون وإرادة الحياة المتضامنة بين أفراده ، وأمكننا أن نقطع أيضاً بأن اطراد التضامن ودوامه بين أعضاء الجماعة لا يتحقق بغير ضمانات إجتماعية تحميه من طغيان الوثبات التي تنشز على الارادة العامة للجماعة ، وتعارض رغبتها في أن تحيا متعاونة متضامنة يشد بعضها بعضاً .

ومن ثَمَّ كان نشوء فكرة «السلطة» إرادة أخلاقية منبثقة من ضمير الجماعة، صوّرتها الحاجة وحدّدتها الخصائص الاجتماعية المركوزة في طبيعة الانسان . وهذه الحاجة هي انعكاس لشعور الخوف الغريزي الذي ينتاب الانسان عند انفعاله بدوافعه ، فيحفزه إلى الاحتيال لتجنب عواقبه ودفع أخطاره جهد الطاقة . ولقد كان لعامل « الخوف » فضل يذكر في ترقية غرائز التضامن والتعاون عند الانسان وإكمالها تدريجاً ، حتى وصلت أوج غاياتها الاجتماعية في صورة « الدولة » ، مما حدى ببعض أعلام الفكر السياسي الحديث إلى أن يعزو نشوء الحضارات وتطوّرها إلى عامل الخوف وحده ، لبروزه وتفوقه على سائر العوامل الأخرى(١)

فالدولة بشقيها الطبيعيين ، السلطة الحاكمة والرعية المحكومة ، انعكاس واقعي لفكرة أخلاقية أصيلة في الطبع الانساني، قوامها إرادة الحياة في صورة أرقى، وهدفها حفظ هذه الصورة موصولة أبداً بالعوامل الاجتماعية التي تعين على استعلائها وتطورها حتى تماشي السنن التي تقضي بأن تجاوز الحياة نطاقها وتتفوق نفسها على وجه الدوام .

ولعلّ الذي يؤكد سيطرة الفكرة الاخلاقية على نشأة الدولة، ما نشاهده في كل مجتمع

(١) راجع H. Laski: A Grammar of Politics, P. 20.

سياسي ، مهما كان حظه من مراتب التحضر ، من افتراق مبدأ « الجبر الاجتماعي » Coercion بحاسة الشعور العام، أو ما يمكن أن نسميه بالوعي «الجمعي» الذي يكاد يقوم من الجماعة مقام الضمير عند الفرد، وإن تفاوتت بالطبع معايير هذا الوعي ومثله العليا، بتفاوت حظوظ الرقي والاستنارة بين الجماعات .

فالدولة في جوهرها مزاج تألف من ازدواج جانبين بارزين من جوانب الطبيعة الانسانية ، وهما جانب الهيام بيوتوبيا المثل ، وجانب التقيد بمقتضيات الواقع والتزامات الحياة . والفكرة المثالية تتركز كما ذكرنا في إرادة الجماعة السياسية لحياة أرقى ، أما التزامات الواقع فتتمثل في الحرص على الاستعانة «بالقوة» كبدإ ووسيلة، إلى بلوغ ما تهدف اليه تلك الارادة [1] من ممكنات .

وهكذا كانت «القوة» وما تزال قرين حق الحياة عند الأفراد والجماعات، وإن تفاوتت أقيستها فيما بينهم بتفاوت البواعث والغايات والأهداف .

بيد أن مراحل التحضر والرقي التي اجتازها الانسان على مدى الزمن ، عكست فيه شعور الايمان بجدوى « القوة » في تنظيم حياته إلى إحساس بالتوجس والحذر من شرورها ، بل لقد جاوزت الحذر إلى الخشية الدائمة من جانبها السلبي لطغيانه الدائب على نواحيها الموكولة بإقرار كل ما يرمي الاستقرار والتوازن في حياة الجماعة . ولما كان الانسان حريصاً على حريته ، مفطوراً على مناهضة كل ما يعوق انفساح مجال العمل أمام إرادته ، لم يجد بداً من استهداء حاسته الاخلاقية لترسم له ميزان التعادل بين كفة « القوة » ممثلة في سلطان « الجبر الاجتماعي » ، سواء أنهض به الفرد أم إجماع الأغلبية ، وبين كفة « اليوتوبيا » ممثلة في نزوعه الأخلاقي إلى صورة أفضل لحياة الواقع . وفي هذا يقول الاستاذ « نيبور » : «إن السياسة ستظل على مدى التاريخ ملتقى تتقابل عنده القوة بالضمير الانساني ، وحيث تجد المثل الأخلاقية تتصادم بالعوامل المكونة لسلطان الجبر المسيطر على الحياة الانسانية ، فهي لا تني ترتق من غلوائها ، حتى تقضي على تلك العناصر التي تعوق تحقيق التوازن والتعادل فيها » [2] .

ومنذ أن نشبت الثورتان الأمريكية والفرنسية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر

---

(١) راجع E. H. Carr ; Twenty years' Crisis, P. 124

(٢) راجع R. Niebuhr; Moral Man and Immoral Society, P. 4, 77

واعظ يؤيد وعالم يتقي

كوتون ماذر — Cotton Mather واعظ بيوريتاني (أي من المتعصبين) أيد بسلامة وشجاعة فكرة التطعيم اتقاء الجدري. ولقد مضى في تأييد ذلك الكشف العلمي الخطير بالرغم مما نشر عنه من النشرات وقيام الجماهير بالتظاهر عليه، وقد اتهموه بأنه ينصر الشيطان لانه يؤيد العلم، ويخرج العناية الآلهية من حياة البشر. ولكن «ماذر» ثبت في موقفه ولم يتزعزع، وحمى بنفوذه ورجاله دكتور «زبديل بويلستون» وهو طبيب علم نفسه بنفسه، وكان في أثناء وباء بالجدري شديد الوطأة سنة ١٧٢١، قد طعم ابنه الوحيد، وولداً آخر وخادمين أسودين. أما أبناء «ماذر» الستة عشر، فقد أصيب أربعة منهم بالجدري من قبل.

وتلى ذلك صراع صحفي بين «ماذر» و «جيمس فرنكلين» شقيق بنيامين فرنكلين مكتشف مانعة الصواعق. واستمر ذلك النزاع بين أنصار الاول وأنصار الثاني. أولئك يؤيدون استخدام التطعيم، وهؤلاء يقاومون استخدامه، وأنصار «ماذر» دينيون وقاط، وأنصار «فرنكلين» علمانيون. وهذا من روايات التاريخ النقد. واعظ ديني يؤيد العلم، وعالم يؤيد الدين.

أخذت طلائع «الثالية الجديدة» تصون حقاً جديداً لحقوق الانسان، وتسوغ له الضمانات الكفيلة بالذياد عن حرياته من شتى ضروب العسف التي تنتاب المجتمع السياسي في فترات تدهوره وانتكاسه، ومن ثمّ جازت الحضارة الانسانية، بعد حقبة مديدة من الطغيان والجور، بعصر «الفردية» التي تميزت عقبها المكتسب في أن تستقل باختيار لون الحياة التي تمكنها من استغلال قوى إنتاجها في محيط المجتمع. وقد كان لهذا الاتجاه الاجتماعي في مطالع القرن التاسع عشر، رد فعل آخر أشد عمقاً وأقوى مظهراً من سالفه، إذ انتظم الافراد باعتبار أجناسهم، وشمل الأجناس باعتبارها مجموعات سياسية، ترغب في استكمال شخصياتها الدولية، فانبعثت تيارات القومية من مهابها لتحقق وحدات الشعوب الاوربية المفككة، ولتوجه السياسة العالمية وجهة جديدة متطرفة، برزت خصائصها في أواخر القرن الماضي، عند ما تلبدت في سماء الأفق الاوربي سحب الدعوة الى مناصرة الجامعات

العنصرية وجمع أشتاتها وتوجيه دفة السياسات القومية الى تحقيق برامج التوسع الاستعماري لاجتياز موارد الخامات [٢].

وهكذا تمثلت فلسفة القوة من يومئذ في تيارين أصيلين كان لهما طابع بارز في تكييف العلاقات الدبلوماسية بين أمم المجتمع الدولي حتى نشوب الحرب العظمى الأول (١٩١٤ — ١٩١٨) . وقد تمثل أولهما كما ذكرنا في استفحال شأن « الشعوبية العنصرية » على حين اتخذ الآخر مظهر الرغبة القومية في التوسع والامتلاك ، حتى أطلق عليه كتاب السياسة في ذلك العصر « روح الامبريالزم » أو الرغبة في التسلط .

ولم يكن للعالم بدّ من أن يظفر بطفرة معنوية جديدة يواجه بها رجحان كفة القوة رجحاناً ظاهراً على مثل الثورتين الاميركية والفرنسية ، ويستعيد بها استقراره الروحي في ظل مثالية جديدة تحقق له ما عجزت الفلسفة الثورية القديمة عن تحقيقه وتوطيده . وكان أن تمخض هذا التطلع والقلق عن عاصفة الحرب العظمى الماضية التي حاولت أن ترسي من جديد قواعد الاخلاق ، لتقيم عليها هيكلاً جديداً لنظم السياسة القومية والعالمية معاً .

وخرجت أميركا من الحرب لتبشّر العالم المزوف المحطم بـ « اليوتوبيا الولسونيّة » ذات الاربعة عشر مبدأ ، فكانت « مثالية » ذات شقين ، أحدهما قومي بحت ، ويتمثل في مبدأ « تقرير المصير » ، وثانيهما عالمي تحتضنه هيئة دولية عامة تضمّن ميثاقها ودستورها جملة الوسائل والاساليب المؤكّدة لاقرار السلام ، وإحقاق العدل وإشاعة الوفاق بين عامة الامم المشتركة في عضوية هذه الهيئة ، التي سميت بعصبة الامم .

وقد كانت العصبة بأغراضها الدولية الجديدة من نزع السلاح وتعزيز أساليب التقاضي والتحكيم والتطوّر الفقهي والاجتماعي بنظم الاستعمار ، نمطاً رفيعاً من فلسفة الاخلاق الدولية ومحاولة طيبة لطبع السياسة العالمية بالتعاليم الانسانية المثلى . ولكن فشلها المؤلم في تحقيق رسالتها لم يكن في حقيقة وضعه سوى دليل بيّن على العجز أو القصور عن التوفيق بين فلسفة الاخلاق وفلسفة القوة ، أو بمعنى آخر ، بين النزعة المثالية وحقائق الواقع السياسية والاقتصادية التي يحفل بها المجتمع الدولي .

وإنهار التوازن العالمي مرةً أخرى واستشرت نزعات السلطان الفردي في الدول المغلوبة التي انطوت على نفسها لتستجيش رواقد القوميات وتلهب في الصدور عقيدة التعصب

(٢) راجع التعليق الثاني وذلك من كتاب : E. Benes, Democracy To-day and To-morrow

العنصري، وتسخير الأخلاق الدولية وشتى وسائل التفوّق المادي، لاذكاء شعلة الحماس الوطني وعمت الضمير الانساني حَبْرة مطبقة، جعلته يتلفت ملهوفاً على ما يُقيله من عثاره ويحفظ له ما ينهار من تراثه الأدبي، وهكذا جاءت الحرب العالمية الحاضرة ضربة لازب لاقرار التوازن الدولي، مرة أخرى، بين فلسفة الأخلاق كما تفهمها الانسانية الجديدة، وفلسفة القوة في الحدود والضوابط التي ترسمها حقائق الواقع في تراكبها وتطوّرها.

وليس بِدعاً أن تجيء هذه الحرب مبشرة بلون جديد من فلسفة القوة، ولكنها ليست قوة القوميات أو الجامعات العنصرية، ولا قوة الفرد الطاغية الذي يتحكم في إرادة ملايين من شعبه، بل هي قوة «الدولة العالمية» أو الوحدة الأممية بين الشعوب التي تؤمن بأن وضعها من الحياة لا يفهم إلا على معنى المشاركة في إعزاز الأمن الدولي وتقوية مقومات الرخاء العالمي في سبيل النفع المشترك لشعوب البشرية كافة، بعد إذ آمنت بإفلاس تلك السياسة التي تقصد الى تخطيط مناطق النفوذ وسيطرة سيادة الدول العظمى على سيادة الدول الصغيرة.

وكان إعلان ميثاق الاطلنطي بمثابة مَصْدع جديد لنظريات «الاكتفاء الذاتي» وسياسة «التجميع» ومدارات «المجال الحيوي» واستفحال شأن «السيادات القومية» وإيثار «سياسة العزلة» فلا جَرم عَدّه العالم بداية عهد جديد لمبدأ الصداقة مع التكافؤ في السيادات والتمتع بالنصيب المكافيء لرفع مستوى الحياة الانسانية في ظل اتحاد عالمي من جميع الامم، يعالج مشاكل الحضارة من اجتماعية وسياسية واقتصادية ومالية وعسكرية، ويستمد سلطانه وكيانه من قوة الضمير الأدبي ممثلاً في اتجاهات الرأي العام العالمي كله.

بل ثمت ما يؤكد هذا الاتجاه الاجتماعي نحو التضامن العالمي في أقوال رجالات السياسة الدولية وزعماء الامم المتحدة، فها هو ذا المارشال ستالين يطالب العالم أجمع في المادة الاولى من تصريحاته عن أغراض الحرب، بوجوب «إلغاء عدم المساواة بين الاجناس». ثم يدلي الرئيس روزفلت خلال بيان ألقاه عن مقترحات مؤتمر «دمبارتن أوكس» بأن «الهدف الاساسي للهيئة الدولية المقترحة هو الاحتفاظ بالسلم والأمن الدوليين، وإيجاد الظروف التي تحقق السلام وخاصة» «ونحن نعرف الآن حاجة الشعوب المحبة للسلام إلى مثل هذه الهيئة، وإلى روح الاتحاد العالمي التي سيحتاج اليها في الابقاء عليها».

وإذا كان الفيلسوف الانجليزي «برتراند رسل» في تحليله القلق لمعنى «القوة السياسية» وآثارها في مجالات النشاط الدولي، قد ذهب إلى تقسيمها أقساماً ثلاثة، جعل

لكل قسم منها نتيجته المحتومة في مصير المجتمع الدولي [1] ، فإن « اليوتوبيا » السياسية الجديدة مثلاً في مؤتمر « دمبرتن أوكس » قد جعلت من خصائص هذه « القوة » وأقسامها سياجاً جديداً للتوازن الدولي، بعد أن صاغت له دستوراً يوفق، في وحدة شاملة، بين نزعات الانسان المثالية وحقائق العالم الوضعي ، وخاصة بعد أن أثبتت لنا تجارب الواقع السياسي خلال العقود الأربعة الأخيرة : ان كل خطة للسلام العالمي يجب ، لكي تستقر وتحقق أغراضها ، أن تنهض على الحقائق كما هي، لا كما يود خيال الساسة أن تكون .

فالقوة العسكرية التي عزا اليها « برتراند رسل » ، عند استفحالها وتفوقها ، شرور الحروب ومضاعفاتها ، هي في منطق النظام العالمي الجديد وسيلة من وسائل الأمن البوليسي أو ضبط الرقابة الجزائية الساهرة . فبهذا المعنى لم يعد ثمة مجال لفهم « الدبلوماسية » على اعتبارها « المقدرة على درء الحرب . ولم يعد ثمة مجال أيضاً لترديد ما يزعمه هتلر وأضرابه من الدكتاتوريين ، من أن « الطاقة التي لا تنطوي في صميمها على نية القتال والحرب ، هي عبث لا معنى له ولا غناء فيه » [2]

كذلك لم يعد للقوة الاقتصادية غرض قومي يُشكلها في حلقة مشتركة مع القوة العسكرية ، أو بمعنى آخر لم تعد القوة الاقتصادية في منطق النظام الجديد ، سناداً يظاهر القوة العسكرية لتؤدي أغراضها لحساب الوطن الواحد او لحساب محور عسكري واحد . وبالتالي لم تعد النظم الاقتصادية والسياسات التجارية ، التي ترسم للشعب الواحد مجاله الحيوي ، ذات طابع قومي ، باعتبارها وظيفة طبيعية من وظائف الدولة تنفرد وحدها بوضع براعمها غير متقيدة بمقتضيات الرخاء العالمي او ضروراته !

وستتخذ السياسة الاقتصادية في النظام العالمي الجديد ثلاث مظاهر رئيسية :

فأولى هذه المظاهر هو اتاحة الفرص الاقتصادية للشعوب المحرومة من نصيبها في موارد العالم ، حتى تستطيع أن ترقى بمستوى الحياة عند شعوبها ، وتكون عاملاً هاماً في الاستهلاك والمقدرة على الشراء . أما ثانيها فهو محاولة احلال التخصص الاقتصادي محل القومية الاقتصادية لتشجيع حركة المبادلات الدولية ، ويبقى المظهر الثالث : وهو يرمي إلى وضع نظم دولية مشتركة تكفل مراقبة أسواق العالم لصالح الأمم كافة .

وهنا يؤدي بنا البحث إلى القسم الثالث من أقسام القوة السياسية ، ونعني به قوة الرأي أو سلطان الفكر . ولقد كان عهد العالم باستغلال هذه القوة في ميدان النشاط الدولي على

(١) راجع B. Russel ; Power ; P 128 — 130.

(٢) R. G. Hawtrey ; Economic Aspects of Sovereignty. P 107.

صورة منظمة خلال الحرب العظمى الماضية ، حينما اشتدت قوى الدعاية لخدمة أغراض الحرب؛ ولإقناع الشعوب بوجاهة مطالب المحاربين وعدالتها ومدى اتصالها بمصير الانسانية وسعادة الجنس البشري . ولما نشبت الحرب الحاضرة كان سلاح الدعاية قد بلغ أوجه ، ونظمت له برامج واسعة ، ورصدت له ميزانيات ضخمة تكفلت بها وزارات خاصة ، وأصبحت الحرب في جوهرها عراكاً بين المبادئ والآراء في سبيل السيادة على توجيه حضارة العالم .

أما اليوم فقد آمنت أمم الديمقراطية المتحالفة بأن حرية الفكر، يجب أن تكون في طليعة الاقانيم التي يستمديها العالم المتحضر في علاج مشكلاته القومية والعالمية ، ونادى رجالات السياسة الدولية بوجوب منح الصحافة في عالم الغد حرية شاملة تؤكدها ضمانات دولية قاطعة ، حتى تصان حُرمتها من نكسات الأهواء الفردية .

وهكذا يأخذ اتجاه السياسة الدولية طابعه الأصيل من «ميثاق الاطلنطي» ومقترحات مؤتمر «دمبارتن أوكس» ،[1] فتجيء عناصرها الانسانية ، في شتى نواحي الحياة الدولية المتضامنة تكملة مثالية لفلسفة الثورتين الاميركية والفرنسية، وتتطور في ظلهما الدعوة إلى مناصرة حقوق الأفراد واعلانها ، إلى مناصرة حقوق الشعوب والأمم التي عقت الطغيان وتحاربه .

يقول المستر « إدوارد ستيتينيوس » وزير خارجية الولايات المتحدة . « إن الاتفاق بين الدول الكبيرة ركن أصيل للسلام ، ولكن الفرصة التي تتيح للدول الصغيرة في خطة « دمبرتون أوكس» أن تقف من الدول الكبيرة ومن مسلكها موقف المراقب المحاسب، هي بلا ريب أعظم كثيراً مما يتاح لها في عالم غير منظم متروك نهباً لعوادي المعتدين » .

لقد جاءت المرحلة الحاسمة التي يتخلص فيها العالم ، ممثلاً في سياسته العالمية الجديدة، من أوهام الفوارق العنصرية والنعرات القومية والتعصب الثقافي . فهل يستطيع أن يدلل بالعمل بعد القول ، على انه أهل لاعتناق هذه المثل العليا الجديدة فتقيله من عثاره ، وتشيع المحبة والوئام بين أبنائه في الشرق والغرب ، أم ما زال يعوزه هذا النضج الروحي لبناء عالم الغد ، عالم الأخلاق الدولية المنبثقة من الضمير الانساني الحر ؟

إن جواباً شافياً على هذا معقود على نتائج مؤتمر « سان فرنسسكو » الذي سيعقد في الخامس والعشرين من هذا الشهر .

صلاح الدين الشريف

---

(١) راجع هذه المقترحات في نشرة الترجمة الرسمية لها : مكتب الاستعلامات الاميركي .

الابتلاء بالملك

عن عمر بن عبد العزيز لما وَلِيَ الخلافة :

« أيها الناس : إني قد ابتليتُ بهذا الأمر[1] عن غير رأي كان مني فيه، ولا طِلبَة، ولا مشورة من المسلمين. وإني قد خلعت ما في أعناقكم من بَيْعَتي، فاختاروا لأنفسكم ».

فصاح الناس صيحة واحدة : قد اخترناك يا أمير المؤمنين، ورضينا بك . فمضى يقول :

« أوصيكم بتقوى الله، فإن تقوى الله خَلَفٌ من كل شيء. وليس من تقوى الله، عزّ وجلّ، خَلَف . إعملوا لآخرتكم، فإنه من عمل لآخرته كفاه الله، تبارك وتعالى، أمر دنياه . واصلحوا سرائركم، يُصلح الله الكريم عَلانِيَتَكُم . وأكثروا ذِكرَ الموت، وأحسنوا الاستعداد قبل أن ينزل بكم . فإنه هادم اللذات . وإن من لا يذكر من آبائه، فيما بينه وبين آدم، عليه السلام، أبًا حيًّا، لَمُعرِقٌ في الموت . وإن هذه الأمة لم تختلف في ربها عزّ وجلّ، ولا في نبيها صلى الله عليه وسلم، ولا في كِتَابها، وإنما اختلفوا في الدينار والدرهم . وإني والله لا أعطي أحدًا باطلاً، ولا أمنع أحدًا حقًا . إني لست بخازن . ولكني أضع حيث أُمِرتُ . أيها الناس : إنه قد كان قبلي ولاةٌ تَجْتَرُّون[2] مودتهم بأن تدفعوا بذلك ظُلمَهم عنكم . ألا لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق . من أطاع الله، وَجَبت طاعته . ومن عَصى الله، فلا طاعة له . أطيعوني ما أطعت الله فيكم . فإذا عَصَيْتُ الله، فلا طاعة لي عليكم ».

عن ابن الجوزي وابن عبد الحكم ، من سيرة عمر بن عبد العزيز

(١) أي بالخلافة (٢) تجتذبون